

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

2017

التقرير السنوي

اعداد وحدة العلاقات العامة والاعلام



يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للعام 2017، والذي يبين أهم إنجازات الوزارة خلال هذا العام، والتطلعات والمشاريع المستقبلية التي تعمل الوزارة على تنفيذها في إطار رؤية جلالة الملك عبد الله الثاني الرامية إلى تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأردني.

أنشئت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في شهر نيسان عام 2002، حيث تولت الوزارة مسؤولية وضع السياسات الخاصة بقطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبريد في المملكة الأردنية الهاشمية، وتقوم بتقديم كافة أوجه الدعم للمبادرات المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على المستوى المحلي وزيادة الوعي حول استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من قبل كافة القطاعات السكانية وفقاً لخطة شمولية، كما وتقوم بتيسير التقاطعات بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مثل الصحة والتعليم والتركيز على نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تلك القطاعات ودعم تطوير المحتوى الإلكتروني العربي والمحلي، ولا بد من الإشارة إلى أن تحقيق الوزارة لأهدافها يكون من خلال تعزيز الشراكة الفاعلة ما بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

ونؤكد في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات اعتزازنا بهذه المرحلة التي وصلنا إليها من التطور والنمو، وعلى التزامنا بعودتنا والمسؤولية التي نحملها تجاه وطننا ليبقى الأردن ذخراً لأبنائه ونموذجاً للبلد المتحضر الحر.

واخيرا فإنني أتوجه بالشكر الجزيل والتقدير الى جميع الزملاء العاملين في الوزارة على جهودهم المبذولة في تحقيق هذا الانجاز سائلاً المولى عز وجل أن يوفقنا جميعاً لخدمة وطننا الغالي بما يسهم في إعلاء صرحه وبناء مجده تحت ظل صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني بن الحسين .

الموضوع	رقم الصفحة
نشأة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	5
رؤية 2025 ومبادرات الرؤية التي تقع ضمن مسؤولية الوزارة وتساهم الوزارة في تنفيذها	7
رؤيتنا ورسالتنا	11
قيمنا الجوهرية	12
أهدافنا الاستراتيجية	13
الهيكل التنظيمي للوزارة	14
مديريات وإدارات الوزارة	15
الشركاء لعام 2017	19
انجازات الوزارة خلال الخطة الاستراتيجية 2015-2017	23
المسؤولية المجتمعية	29

نشأة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

تولت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومنذ إنشائها في نيسان عام 2002، مسؤولية وضع السياسات والتشريعات الخاصة بقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد في المملكة الأردنية الهاشمية وذلك وفقاً للمهام والمسؤوليات المحددة ضمن قانون الاتصالات رقم 13 لسنة 1995 وتعديلاته وقانون الخدمات البريدية رقم 34 لسنة 2007.

وتقوم الوزارة من خلال مديرية السياسات والاستراتيجيات بوضع الخطط الاستراتيجية اللازمة لتطوير قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد ومتابعة التطورات الحاصلة في هذه القطاعات لعكسها على السياسات العامة عند إعدادها ومراجعتها بما يضمن انسجامها معها حيث تعكس الخطة الاستراتيجية هدف الوزارة في وضع سياسات وتشريعات لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد لضمان تطوره من خلال إيجاد بيئة قانونية تنظيمية منافسة قادرة على استيعاب التكنولوجيا كعامل تغيير نحو تنمية اجتماعية اقتصادية في مجتمع مبني على المعرفة.

كما تقوم الوزارة بمتابعة تنفيذ الالتزامات المترتبة على المملكة من الاتفاقيات الدولية التي ترتبط بها في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد، وتبذل كافة الجهود للعمل على إزالة العوائق أمام قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد بالتنسيق والتعاون مع الجهات المختلفة وبما يساعد الوزارة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

وتقوم الوزارة بتقديم كافة أوجه الدعم للمبادرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى المحلي وتنمية الوعي حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقاً لخطة شمولية. هذا بالإضافة إلى جهود الوزارة في الترويج لقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد في المملكة، وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وتسعى الوزارة من خلال تشجيع الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص إلى خلق استثمارات جديدة في القطاع وبالتالي تطوير الصناعة محلياً وذلك بهدف خلق مجتمع الاقتصاد المعرفي وتأهيل الأردن ليصبح مركزاً إقليمياً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات..

ومن الجدير بالذكر أن الوزارة ووفقاً للمهام والمسؤوليات المناطة بها فهي لا تقدم أية خدمات للمواطنين بشكل مباشر.

ومن أهم البرامج التي تقوم الوزارة على تنفيذها برنامج الحكومة الإلكترونية وهو برنامج وطني تم إطلاقه بتوجيهات من قبل صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني، يهدف إلى تحسين أداء الحكومة التقليدي في مجال تقديم الخدمات وزيادة كفاءتها ودقتها واختصار الوقت والتكلفة اللذين لهما لأداء الأعمال ورفع مستوى رضى المتعاملين وخلق التكامل بين الإدارات الحكومية.

يتمحور عمل برنامج الحكومة الإلكترونية بشكل أساسي حول تهيئة وتطوير الأطر التشريعية وإنشاء وتطوير البنى التحتية وإعادة هندسة عمليات الجهات الحكومية بشكل أفضل وأكثر فعالية، إضافة إلى تأهيل موظفي القطاع العام وإكسابهم المهارات اللازمة لتقديم الخدمات الإلكترونية للمواطنين وفقاً لأفضل الممارسات وباستخدام أحدث أساليب التكنولوجيا وبما يضمن أعلى مستوى من الكفاءة.

كما تنفذ وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات برنامج شبكة الألياف الضوئية الوطني ذات السعة العالية، وتستخدم في تنفيذه أحدث التقنيات ويساهم البرنامج في خلق البنية التحتية الإلكترونية كما يساهم بشكل كبير في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن وسيخدم وبشكل أكثر كفاءة المتطلبات الضرورية للنهوض بالنظام التعليمي وزيادة انتشار خدمة الانترنت في المملكة لتصل إلى المناطق النائية أيضاً.

رؤية 2025

"رؤية الأردن 2025" ترسم طريقاً للمستقبل وتحدد الإطار العام المتكامل الذي سيحكم السياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة على إتاحة الفرص للجميع. ومن مبادئها الأساسية تعزيز سيادة القانون، وتكافؤ الفرص، وزيادة التشاركية في صياغة السياسات، وتحقيق الاستدامة المالية وتقوية المؤسسات. ولكي يتحقق ذلك، لا بد من رفع مستوى البنية التحتية، ورفع سوية التعليم والصحة، بالإضافة إلى تعزيز دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في العملية التنموية وانطلاقاً من هذه المبادئ، تقترح الرؤية خارطة طريق للمستقبل تستلزم توافقاً من فئات عريضة في المجتمع حول معالم الطريق والأدوار المناطة بكافة الجهات المعنية وأصحاب المصالح في الاقتصاد، وفي مقدمتهم القطاع الخاص الذي يجب أن يلعب دوراً بارزاً في تحقيق الأهداف المنشودة. كما أن على الحكومة توفير البيئة التمكينية لتلك الغاية. كذلك فإن الرؤية تراهن على أن النجاح في تحقيق محتواها وتنفيذ السياسات الواردة فيها يتطلب التزاماً من قبل المواطن والحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك ترجمة لشعار المواطنة الفاعلة الذي أشار إليه صاحب الجلالة في أوراقه النقاشية

إن أهم ما تسعى الرؤية لتحقيقه هو رفاه المواطن وتحسين الخدمات الأساسية المقدمة إليه، وذلك وصولاً إلى مجتمع متوازن تتاح فيه الفرص لكافة الشرائح ويتم فيه تجسير الهوة بين المحافظات. وتضع الرؤية المواطن الأردني في قلب العملية التنموية، إذ يقاس النجاح والفشل استناداً إلى مدى تحقيق التقدم على مستوى الأفراد، وبالتالي رفاه المجتمع. أما على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي فإن الهدف هو تحقيق الاستقرار المالي القائم على الاستدامة المالية وتحقيق الاعتماد على الذات وتعزيز الإنتاجية وتنافسية الاقتصاد الأردني والخروج التدريجي من جميع أشكال الدعم العشوائي واستهداف الفئات المستحقة للدعم مباشرة، الأمر الذي من شأنه تعزيز منعة الاقتصاد وقدرته على الصمود والحد من تأثير الصدمات الخارجية على أدائه.

مبادرات رؤية 2025 التي تقع ضمن مسؤولية الوزارة وتساهم الوزارة في تنفيذها

- تحديد الخدمات الحكومية القابلة للتحويل الإلكتروني وإعادة هندستها وتبسيط إجراءاتها لتصبح جاهزة للتحويل الإلكتروني وفق أولويات وآليات عمل برنامج الحكومة الإلكترونية ومتابعة تنفيذها.
- توسيع استخدام التقنيات وتكنولوجيا المعلومات في تحصيل الإيرادات العامة بهدف تسهيل إجراءات التحصيل مثل نظام المدفوعات الوطني والتسديد من خلال البطاقات الإلكترونية.
- جمع المواقع الإلكترونية الحكومية في بوابة موحدة للحكومة مع مظهر وهيكلي متنسق لمواقع الوزارات والدوائر الفردية وإعداد استراتيجية الحكومة الإلكترونية للأعوام 2015-2018.
- زيادة التوعية بالحكومة الإلكترونية على المستوى الوطني لتشمل المواطنين، الأعمال، والمؤسسات الحكومية.
- تطوير أساليب وعمليات مبتكرة (مثل تطبيقات الهاتف المحمول) لاستخدامها لجمع وتحليل التغذية الراجعة من المواطن على الخدمات الحكومية والبنية التحتية العامة، وتقديم الشكاوى، والتواصل حول الأولويات على المستويين الوطني أو المحافظات.
- الإسراع في تنفيذ الخدمات الذاتية للمواطن من خلال استخدام واجهات الحكومة الإلكترونية كما هو موضح في استراتيجية الحكومة الإلكترونية 2014-2016
- تعميم استخدام الأنظمة المحوسبة في الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية، التي تتيح الربط الإلكتروني مع باقي الأنظمة المحوسبة المعمول بها في المؤسسات والدوائر الحكومية الأخرى
- إعداد دراسة حول الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل بهدف دراسة الجوانب الاجتماعية التي تسبب عدم التوافق بين مخرجات التعليم والتدريب
- اعتماد معايير وطنية لأمن الشبكات والمعلومات.

- انفاذ وتفعيل جميع القوانين والأنظمة الخاصة بشبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وفقاً للمعايير الدولية المطبقة في هذا المجال.
- اعتماد آليات لابتعاث وتبني الطلاب المتفوقين من قبل شركات القطاع الخاص.
- التسريع في تطبيق التشريعات اللازمة لأمن وحماية البيانات الشخصية والخاصة.
- وضع برامج لتدريب للخريجين بالشراكة مع القطاع الخاص.
- استكمال شبكة الألياف الضوئية ذات السرعات العالية.
- تسهيل إجراءات منح التراخيص لشركات الاتصالات بكافة أنواعها، والتشجيع على مشاركة البنى التحتية، مما يزيد من نسب انتشار واستخدام التكنولوجيا والاتصالات في المملكة.
- توجيه الأسر نحو استخدام أمن للإنترنت وكيفية حماية البيانات الشخصية والخاصة.
- بناء منصة للمغتربين على الإنترنت، لربط جميع الأردنيين المقيمين في الخارج، وتوفير صلات إلى مواقع البحث عن عمل وتقديم المشورة حول الهجرة.
- تفعيل الشراكة بين قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجميع القطاعات الأخرى ذات الأولوية (الصناعات الدوائية والخدمات البنكية وخدمات الأعمال والتعليم والصحة) عن طريق التعاون لزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات في أعمالها.
- تطوير المشتريات الحكومية في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي سوف تشجع البحث والابتكار وتنمية تسجيل ونشر IP الجديدة.
- توجيه الأسر وإرشادها للتطبيقات اللازمة لاستخدام الإنترنت من قبل الأطفال دون السن القانونية.
- تعزيز التعاون والتنسيق في التسويق العالمي والترويج للصادرات على المستوى الدولي.
- تشجيع ودعم جهود البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأفكار الخلاقة.
- تشجيع شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأردنية على تطوير التطبيقات التكنولوجية المرتبطة بأمن المواطن.

- الشركات المتوسطة والصغيرة لتطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات لزيادة صادراتها.
- تشجيع شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأردنية على المشاركة في تطوير المنتجات (end-to-end) من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة التسويق، في تطبيقات جديدة للقطاعات المستهدفة في الأردن.
- الوصول إلى الحكومة الذكية من خلال تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتشجيع الاستثمار في مجال البحث والابتكار.
- تطوير وتوسيع المحتوى العربي والمحتوى الوطني بشكل يسهل الاستخدام ويزيد من إنتاجية القطاعات.

رؤيتنا

" قطاعات اتصالات وتكنولوجيا معلومات و بريد متطورة وآمنة تحسن نوعية الحياة "

رسالتنا

تحقيق رؤية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال:

- تعزيز البيئة التشريعية والتنظيمية لأسواق منافسة تشجع الابداع والابتكار وتقدم الخدمات والمنتجات بجودة عالية.
- دعم وتعزيز قدرة وتنافسية قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد محلياً وإقليمياً ودولياً واستقطاب الاستثمار.
- تعظيم الاستفادة من موارد تكنولوجيا المعلومات وتعزيز مفاهيمها واستخداماتها للمساهمة في تحقيق الشمولية الاجتماعية و ردم الفجوة الرقمية للوصول الى المجتمع المعرفي.
- رفع كفاءة خريجي قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

المهنية

تطبيق الممارسات المهنية الفضلى في العمل وتغليب الموضوعية والاعتماد على الأسس العلمية لاتخاذ القرار وضمان التطور المهني للموظفين بحسب الكفاءة والجهد والمؤسسية في العمل.

بيئة عمل إيجابية

بيئة عمل تتسم بقنوات اتصال مفتوحة والعمل بروح الفريق الواحد والاحترام المتبادل.

التميز

التميز في الأداء ونوعية الخدمة المقدمة والسعي نحو التطور المستمر والالتزام لتحقيق الأهداف الوطنية وتحقيق المصلحة العامة.

الشفافية والنزاهة

بساطة ووضوح كافة الإجراءات والعمليات وتوافرها حسب الأصول والنزاهة في تطبيقها.

الريادة

بيئة تنافسية عالية وإدارة مرنة سباقة لتقدم الأفضل والأكثر اتقاناً مع التقيد بالأنظمة والقوانين.

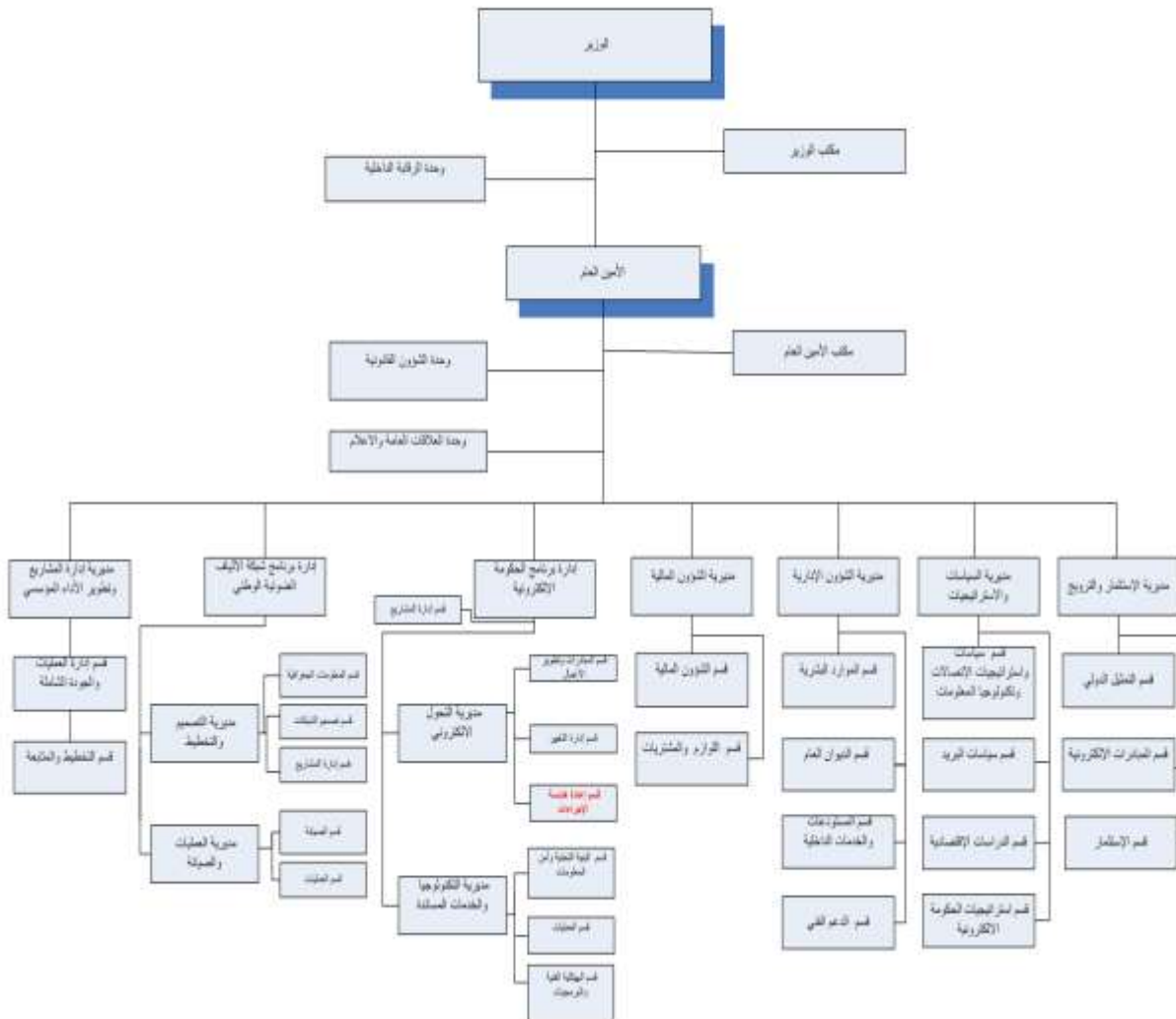
أهدافنا الاستراتيجية

- وضع سياسات وتشريعات لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد لضمان تطوره.
- زيادة حصة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من الاستثمارات.
- استكمال الشبكة الحكومية ذات النطاق العريض وإدامتها.
- توفير البنية التحتية والخدمات المشتركة وتقديم الدعم لكافة المؤسسات الحكومية للتحول الالكتروني.
- إطلاق وتنسيق ودعم المبادرات في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- مؤسسة وتعزيز ثقافة المسؤولية المجتمعية.
- تطوير وتحفيز كفاءة الأداء المؤسسي.

الهيكل التنظيمي للوزارة

قامت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بعملية اعادة هيكلة الهيكل التنظيمي لديها مطلع عام 2016، وذلك لغايات تطويره بما يتوافق والخطة الاستراتيجية للوزارة، وبما يسهم في تحقيق الاهداف الاستراتيجية ومواجهة التغييرات الداخلية والخارجية بكفاءة.

وحيث تطلبت عملية اعادة الهيكلة اتباع منهجية شاملة قادرة على رصد الواقع الحالي للهيكل التنظيمي للوزارة على المستوى الاستراتيجي والمؤسسي للوصول لهيكل تنظيمي قادر على تلبية المتطلبات والاولويات.





إدارة برنامج الحكومة الإلكترونية

برنامج الحكومة الإلكترونية برنامج وطني قد تم طرحه من قبل صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني، الهدف منه هو تحسين أداء الحكومة التقليدي في مجال تقديم الخدمات وزيادة كفاءتها ودقتها واختصار الوقت اللازم لأداء الأعمال ورفع مستوى رضى العميل وخلق التكامل بين الإدارات الحكومية بالإضافة الى المزيد من العناصر المتعلقة بأسلوب عمل الدوائر والمؤسسات الحكومية الأردنية وفهم الجهات الأخرى لهذه الحكومة.

يتمحور عمل برامج الحكومة الإلكترونية بشكل أساسي على إعادة هندسة الأعمال بشكل افضل واكثر فعالية وتطوير أداء الموارد البشرية وفي نهاية الأمر الوصول إلى اعتماد افضل الممارسات واحداث أساليب التكنولوجيا كأداة لتمكين المساهمين في الحكومة من تنفيذ العمليات الجديدة.

إن من أهم مخرجات الحكومة الإلكترونية العمل على توفير خدمات إلكترونية بهدف توفير الوصول الميسر للخدمات الحكومية لكافة المستفيدين ومن خلال قنوات متعددة .



إدارة برنامج شبكة الألياف الضوئية الوطني

انطلاقاً من الرؤية الملكية السامية وبناءً على موافقة مجلس الوزراء الموقر بتاريخ 25 حزيران 2003 فقد تم البدء في إنشاء شبكة الألياف الضوئية الوطنية / شبكة المدارس من خلال وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حيث تم العمل على تنفيذ شبكة التعليم الجامعي والبحث العلمي وذلك بربط ثماني جامعات حكومية إضافة إلى شبكة المدارس التي تهدف إلى ربط حوالي 3600 مؤسسة تعليمية والتي تشمل مدارس حكومية وكليات مجتمع و محطات معرفة ومراكز مصادر تعلم.

ولتعزيز الاستفادة من هذه الشبكة في خدمة الجهود الوطنية لتطوير وتحديث القطاع العام، فقد تم توسيع نطاق المشروع ليشمل ربط الجهات الحكومية ودعم إنشاء الشبكة الحكومية الآمنة وربط الجهات الصحية.

خدمات برنامج الاللياف الضوئية الوطني

- إنشاء البنية التحتية اللازمة لربط المدارس والجامعات ضمن شبكة تعليمية واحدة وربط كافة الدوائر والوزارات والمؤسسات الحكومية والجهات الصحية من خلال شبكة آمنة.
- متابعة والإشراف على إنشاء شبكة الألياف الضوئية ضمن مختلف مناطق المملكة وتوفير خدمات الصيانة لضمان استمرارية عملها.



تساهم مديرية السياسات والاستراتيجيات بشكل حيوي وفعال في تطوير قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد من خلال رسم السياسات الوطنية لهذه القطاعات ووضع الخطط الإستراتيجية اللازمة لتنفيذها، كما تعمل المديرية على متابعة التطورات الحاصلة في هذه القطاعات لعكسها على السياسات وضمان انسجامها معها.

تسعى هذه المديرية الى تحقيق مهام ورؤية الوزارة وذلك من خلال اعداد ومراجعة سياسات واستراتيجيات قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد ومتابعة التطورات في القطاعات للتأكد من مدى انسجامها مع افضل الممارسات العالمية بالإضافة إلى إجراء المسوحات والدراسات الاقتصادية المتخصصة لتوفير المعلومات والبيانات الكمية والنوعية بشكل دوري لقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد وإعداد وتحديث الإستراتيجية الوطنية للتحول الالكتروني/ الحكومة الإلكترونية .

خدمات مديرية السياسات والاستراتيجيات

- إعداد ومراجعة وتحديث السياسة العامة والخطة الاستراتيجية الوطنية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد.
- إجراء المسوحات الاقتصادية والدراسات المقارنة عن قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد



تمكين البيئة التنظيمية والاستثمارية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي توجيه الاستثمارات في الاتصالات تكنولوجيا المعلومات ومتابعة الاتفاقيات الدولية والمبادرات الالكترونية والبحث عن مصادر التمويل لدعم مشاريع الوزارة

خدمات مديرية الاستثمار والترويج

- تمكين البيئة التنظيمية والاستثمارية
- دعم انشاء الصناعات مثل المحتوى العربي والمحلي، IT-enabled BPO، اضافة الى ادارة علاقات المستثمرين ودعم جهود تطوير الاعمال
- إطلاق ودعم المبادرات والبرامج الرامية إلى زيادة انتشار وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وسد الفجوة الرقمية
- متابعة المبادرات والبرامج الالكترونية الأردنية الرامية إلى بناء القدرات التقنية للأفراد والمجتمع ودعمها مادياً.

الشركاء لعام 2017

➤ تسعى الوزارة الى تعزيز فرص الشراكات المستقبلية لتحقيق المنفعة المتبادلة بين الشركاء وانشطة ومبادرات وبرامج الوزارة بما يضمن تعزيز القيمة المضافة لصالح الطرفين وضمان عملهم وفق استراتيجية الوزارة وسياساتها وقيمها والعمل المشترك لتحسين اداء نشاطات ومبادرات وبرامج الوزارة وتحقيق اهداف الشراكة بالإضافة الى بناء علاقات مستدامة اساسها الثقة والاحترام والشفافية المتبادلة.

يقسم شركاء الوزارة الى شركاء استراتيجيين وشركاء صانعي قرار وفقا لمساهماتهم في تحقيق الاهداف الاستراتيجية ودورهم في رسم السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالقطاع.

➤ الشركاء الاستراتيجيين من القطاع العام

الشريك الاستراتيجي	القدرات والامكانيات
1. وزارة تطوير القطاع العام	توحيد الاهداف والرؤية لرقمنة الاردن
2. وزارة المالية	- اعداد الموازنات - مراجعة الوثائق ذات الصلة بمشروع اعادة الهندسة - المشاركة في اللجان الفنية واللجان المتعلقة بمشروع اعادة الهندسة - المساهمة في تنفيذ أعمال اعادة الهندسة
3. وزارة الصحة	- مراجعة الوثائق ذات الصلة بمشروع اعادة الهندسة واثمته الخدمات - المشاركة في اللجان الفنية واللجان المتعلقة بمشروع اعادة الهندسة واثمته الخدمات - المساهمة في تنفيذ أعمال اعادة الهندسة واثمته الخدمات
4. وزارة الصناعة والتجارة	- مراجعة الوثائق ذات الصلة بمشروع اعادة الهندسة - تزويد فريق عمل المشروع بالوثائق والمعلومات اللازمة - المشاركة في اللجان الفنية واللجان المتعلقة بمشروع اعادة الهندسة - المساهمة في تنفيذ أعمال اعادة الهندسة

5. وزارة العمل	- مراجعة الوثائق ذات الصلة بمشروع اتممة الخدمات - المشاركة في اللجان الفنية واللجان المتعلقة بمشروع اتممة الخدمات - المساهمة في تنفيذ أعمال اتممة الخدمات
6. وزارة السياحة	- مراجعة الوثائق ذات الصلة بمشروع اتممة الخدمات - المشاركة في اللجان الفنية واللجان المتعلقة بمشروع اتممة الخدمات - المساهمة في تنفيذ أعمال اتممة الخدمات
7. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	دراسة الموائمة بين العرض والطلب لخريجي القطاع
8. ادارة التأمين الصحي	- مراجعة الوثائق ذات الصلة بمشروع اعادة الهندسة - تزويد فريق عمل المشروع بالوثائق والمعلومات اللازمة - المشاركة في اللجان الفنية واللجان المتعلقة بمشروع اعادة الهندسة - المساهمة في تنفيذ أعمال اعادة الهندسة
9. دائرة الاراضي والمساحة	- مراجعة الوثائق ذات الصلة بمشروع اعادة الهندسة و اتممة الخدمات - المشاركة في اللجان الفنية واللجان المتعلقة بمشروع اعادة الهندسة و اتممة الخدمات - المساهمة في تنفيذ أعمال اعادة الهندسة و اتممة الخدمات
10. امانة عمان	- مراجعة الوثائق ذات الصلة بمشروع اعادة الهندسة و اتممة الخدمات - المشاركة في اللجان الفنية واللجان المتعلقة بمشروع اعادة الهندسة و اتممة الخدمات - المساهمة في تنفيذ أعمال اعادة الهندسة و اتممة الخدمات - تزويد فريق عمل المشروع بالوثائق والمعلومات اللازمة
11. دائرة الجمارك الاردنية	- مراجعة وثائق مشروع نظام المراسلات الحكومية (تراسل) والموافقة عليها - المشاركة في اللجان الفنية واللجان المتعلقة بمشروع تراسل
12. وزارة الاشغال العامة والاسكان	بنية تحتية (الياف ضوئية)
13. وزارة الخارجية وشؤون	ترويج العلامة التجارية الأردنية خارج المملكة

	المغتربين
تنفيذ المسوحات السنوية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد	14. دائرة الإحصاءات العامة
- مراجعة الوثائق ذات الصلة بمشروع اتمتة الخدمات - المشاركة في اللجان الفنية واللجان المتعلقة بمشروع اتمتة الخدمات - المساهمة في تنفيذ أعمال اتمتة الخدمات - ترويج العلامة التجارية الأردنية خارج المملكة	15. هيئة تشجيع الاستثمار
شراكة لتنفيذ برنامج تدريب الخريجين الجدد GIP	16. صندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني
اعداد البرامج التنموية وبرامج تحفيز النمو الاقتصادي والمتابعة على الانجاز فيها	17. وزارة التخطيط والتعاون الدولي
يتم التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية فيما يخص: التوظيف، الترفيعات، تعديل الاوضاع ، تقييم الاداء، الموظف المثالي، التكليف، التدريب والايافاد، ولجان الموارد البشرية واي اجراء يخص نظام الخدمة المدنية رقم (82) لسنة 2013 وتعديلاته	18. ديوان الخدمة المدنية
جهة رقابية تمارس الرقابة المالية، الرقابة الادارية ورقابة البيئة	19. ديوان المحاسبة
- اصدار التشريعات والانظمة التي تخص قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - الاستئناس برأي الديوان في بعض الاستشارات القانونية	20. ديوان التشريع والرأي

➤ الشركاء الاستراتيجيين من القطاع الخاص

القدرات والامكانيات	الشريك الاستراتيجي
بنى تحتية(الالياف الضوئية)	شركة توزيع الكهرباء
بنى تحتية(الالياف الضوئية)	شركة الكهرباء الوطنية
بنى تحتية(الالياف الضوئية)	شركة كهرباء اربد
المساهمة في تحديد اولويات ربط الجهات الصحية على شبكة الالياف الضوئية	حكيم

- المشاركة في اعداد السياسة العامة للحكومة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. - المشاركة في عملية ترويج العلامة التجارية الاردنية خارج المملكة. - المشاركة في دراسة الفرص الاستثمارية في القطاع. - المساهمة في دراسة متطلبات سوق العمل من خريجي الاتصالات تكنولوجيا المعلومات.	إنتاج
--	-------

➤ الشركاء صانعي القرار

القدرات والامكانيات	الشريك صانع القرار
- تنفيذ التزامات عقد الاداء الموقع مع الوزارة وبمراقبة هيئة تنظيم قطاع الاتصالات - استلام تصاميم الطوابع البريدية المسؤولة عن تصميمها الوزارة ومن ثم طباعة الطوابع البريدية	شركة البريد الاردني
الذراع التنظيمي للقطاع حيث تقوم بتنظيم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد وفقا للسياسة العامة للقطاع التي تعدها الوزارة وتقوم بجمع المعلومات المتعلقة بالقطاع وتعد الانظمة المنبقة عن التشريعات.	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
ادارة مركز تكنولوجيا المعلومات وكل ما يخص البنى التحتية	مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني

انجازات الوزارة خلال الخطة الاستراتيجية 2015-2017

حققت الوزارة عدداً من الانجازات الرئيسية خلال الاعوام 2015-2017 التي من شأنها تحقيق الاهداف المؤسسية الاستراتيجية، تالياً عدداً من الانجازات الرئيسية للوزارة:

الهدف الاستراتيجي الاول: وضع سياسات وتشريعات لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد لضمان تطوره

قامت الوزارة بالعديد من المشاريع التي تصب في وضع وتحديث سياسات وتشريعات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد وتنفيذ الدراسات والمسوحات الداعمة لذلك، وما يلي اهم الانجازات:

1. مراجعة الخطة الاستراتيجية لقطاع البريد.
2. اعداد سياسة البيانات المفتوحة.
3. دراسة تقييم واقع قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
4. وضع ارشادات الاستخدام الامثل للإنترنت.
5. اطلاق الاستراتيجية الوطنية لرقمنة الاقتصاد Reach 2025.
6. تنفيذ عدة مسوحات ميدانية سنوية مثل مسح استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المنازل والمنشآت ومسح الشركات العاملة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
7. استراتيجية أردن رقمي 2020 والتي تحدد الخطوات لإطلاق 500 خدمة الكترونية من خلال 7 وزارات و6 دوائر تابعة لها بحلول العام 2020.
8. اعداد مسودة قانون حماية البيانات الشخصية.
9. تعديل قانون الجرائم الالكترونية.
10. النظام المعدل لنظام ترخيص واعتماد جهات التوثيق الإلكتروني.
11. إصدار تعليمات الربط البيني بين الدوائر الحكومية والتي تعمد إلزام الدوائر بربط أنظمتها على نظام الربط البيني الحكومي GSB وتوفير جميع البيانات المتعلقة بها.

الهدف الاستراتيجي الثاني: زيادة حصة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من الاستثمارات

تم إصدار قرار منح قطاع تكنولوجيا المعلومات حوافز إضافية وفقا لقانون الاستثمار، كما تم استقطاب عدد من الشركات الاجنبية والمحلية للاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات من خلال العمل المستمر لتحسين بيئة الأعمال وتقديم مزايا واعفاءات خاصة بالضرائب والجمارك ومن خلال مراجعة التشريعات والقوانين المتعلقة بالاستثمار، أما على صعيد الشركات المحلية فقد تم استقطاب ما يزيد عن 150 شركة محلية جديدة استثمرت في غايات تكنولوجيا المعلومات.

الهدف الاستراتيجي الثالث: استكمال الشبكة الحكومية ذات النطاق العريض وإدامتها

العمل جاري على استكمال اجزاء من برنامج شبكة الألياف الضوئية الوطني، حيث وصلت عدد المؤسسات المربوطة على الشبكة الى (977) موقع حكومي مع نهاية عام 2017 موزعة كالتالي: (675) جهة تعليمية، و(98) جهة صحية، و(204) جهة حكومية. حيث تم الانتهاء من ربط (507) موقع في اقليم الشمال منها (379) جهة تعليمية و(53) جهة حكومية و(75) جهة صحية، وتم الانتهاء من ربط (109) موقع في اقليم الجنوب منها (65) جهة تعليمية و(31) جهة حكومية و(13) جهة صحية، وفي اقليم الوسط تم الانتهاء من ربط (361) موقع منها (231) جهة تعليمية و(120) جهة حكومية و(10) جهة صحية. كما وقامت الوزارة بالإشراف على أعمال الصيانة الخاصة بالشبكة حيث تم إصلاح 100% من القطوعات خلال 24 ساعة.

الهدف الاستراتيجي الرابع: توفير البنية التحتية والخدمات المشتركة وتقديم الدعم لكافة المؤسسات الحكومية للتحويل الالكتروني

قامت الوزارة بالعمل على عدة مشاريع بهدف انجاز برنامج الحكومة الالكترونية وقد حققت الانجازات التالية:

1. إطلاق بوابة الحكومة الإلكترونية www.jordan.gov.jo والتي تمكن المواطن من اللوج إلى كافة الخدمات الحكومية والتواصل مع الحكومة بشكل تفاعلي وإيصال جميع متطلبات المواطنين.
2. وصل عدد المؤسسات الحكومية المربوطة على بوابة الرسائل القصيرة الى (101) مؤسسة مع نهاية عام 2017.
3. وصل عدد المؤسسات الحكومية المربوطة على مركز الاتصال الوطني الى (40) مؤسسة مع نهاية عام 2017، حيث يتم تقديم خدمات حكومية للمواطنين عبر الاتصال على رقم موحد.
4. وصل عدد المؤسسات الحكومية المربوطة على الشبكة الحكومية الامنة الى (110) مؤسسة.
5. وصل عدد الخدمات المفعلة على المستوى الوطني الى (135) مع نهاية عام 2017.
6. تم اعادة هندسة (201) خدمة حكومية خلال عام 2017.
7. تنفيذ بيئة الحوسبة السحابية Cloud Computing الخاصة بالحكومة الأردنية والتي توفر منصة لتشغيل عدد كبير من التطبيقات والبرمجيات الحكومية حيث كانت تتطلب هذه التطبيقات استثماراً كبيراً في أجهزة الحواسيب والبنية التحتية مما سيجعل عليه توفير كلف التشغيل ورفع الأداء وتحقيق سرعة الاستجابة وقد تم الانتهاء أيضاً من توسعة المنصة- المرحلة الاولى (Computing Expansion Cloud).
8. تنفيذ مفتاح البنية التحتية (PKI) والذي يعتبر من أهم المشاريع التي ستوفر البنية التحتية الأمانة لضمان أمن وحماية التطبيقات والبرمجيات والعمليات التي من شأنها ان تسمح باستخدام الخدمات الالكترونية بشكل آمن.
9. إصدار ما يقارب 3 ملايين بطاقة ذكية تحتوي على شريحة إلكترونية تتضمن العلامات الحيوية لحاملها والتوقيع الإلكتروني وإمكانية إضافة تطبيقات إلكترونية للبطاقة حيث أن هذه البطاقات مؤهلة لاستقبال التطبيقات الخاصة بالحياة اليومية للمواطن لتسهيل المعاملات الحكومية بشكل إلكتروني.
10. تم العمل على انشاء جائزة خاصة بالحكومة الإلكترونية وذلك بالعمل مع مركز الملك عبدالله الثاني للتميز، بهدف تفعيل التحول الى المعاملات والخدمات الالكترونية وتحفيز

- المؤسسات الحكومية لتطبيق مفهوم التحول للحكومة الإلكترونية، حيث تم وضع معاييرها وآلية تقييمها وتطوير الموقع الإلكتروني الخاص بها وتم اطلاقها رسمياً في عام 2017.
11. الانتهاء من بناء منصة تطوير الخدمات الالكترونية الحكومية (RAD).
 12. الانتهاء من تقييم احتياجات المؤسسات الحكومية لبناء مركز اتصال موحد والانتهاء من مرحلة الشراء لبناء مركز الاتصال.
 13. ربط 19 مؤسسة حكومية على نظام الربط البيئي الحكومي Government Service Bus.
 14. اطلاق تطبيقات على الهواتف الذكية لدائرة الاراضي والمساحة ومؤسسة الضمان الاجتماعي وهيئة تنظيم النقل البري ووزارة العدل.
 15. إنشاء حساب حكومي واحد باسم الحكومة الاردنية على متجر ابل واندرويد واستضافة 10 تطبيقات للمؤسسات الحكومية على هذا الحساب.
 16. البدء بمشروع تراسل والذي يهدف الى انشاء نظام آلي لتسهيل عمليات المراسلات بين مختلف الجهات الحكومية بما يضمن توفير الورق والوقت والجهد.
 17. اطلاق عشر خدمات تقدم حصرياً بطريقة الكترونية في كل من وزارة العدل وأمانة عمان ومؤسسة الضمان الاجتماعي ودائرة الاراضي والمساحة.

الهدف الاستراتيجي الخامس: إطلاق وتنسيق ودعم المبادرات في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- قامت الوزارة بإطلاق وتبني عدة مبادرات هادفة الى رفع كفاءة الخريجين وزيادة انتشار وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وما يلي هي اهم الانجازات:
1. تم تدريب وتشغيل (944) خريج جامعي من خريجي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال برنامج تدريب وتشغيل خريجي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع صندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني - وزارة العمل ، حيث تم توظيف (624) من ابناء المحافظات خلال الاعوام 2015-2017، ووصل عدد الاناث المستفيدات من البرنامج الى (661) ووصل اجمالي عدد المستفيدين الى (3403) منذ انطلاق البرنامج في ايار 2009.

2. تم تدريب (64) خريج من تخصصات تكنولوجيا المعلومات على البرمجة ومهارات الاتصال بالتنسيق مع منظمة RBK الامريكية.
3. تم تدريب (442) متدرب ضمن محطات المعرفة بالتعاون مع مؤسسة DOT الكندية.
4. تم تدريب (170) خريج من خريجي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع شركة هواوي.
5. تم تدريب 15 أستاذ جامعي على لغات البرمجة الحديثة وتدريب 25 طالب من الجامعات ضمن شركة Oracle وضمن الشركات شركاء Oracle.
6. تم تدريب 330 خريج على مهارات الاتصال وخدمات الحكومة الالكترونية وتشغيلهم لمدة سنة ضمن مكاتب البريد.

الهدف الاستراتيجي السادس: تعزيز ثقافة المسؤولية المجتمعية

- قامت اللجنة الاجتماعية وفريق المسؤولية المجتمعية بعدة نشاطات خلال الاعوام 2015-2017 والتي تصب في عدة مجالات وهي:
1. مساعدة الأقل حظاً في المجتمع الأردني من خلال توزيع طرود الخير وعمل افطارات للأيتام والمحتاجين في شهر رمضان وتنفيذ حملة شتا " كرمك دفاهم".
 2. التبرع بالدم.
 3. التوعية بترشيد الاستهلاك في المياه والكهرباء.

الهدف الاستراتيجي السابع: تطوير كفاءة الأداء المؤسسي

- قامت الوزارة بالعمل على عدد من الجوانب المختلفة بهدف رفع كفاءة الاداء المؤسسي والارتقاء به:

• المحور الاول: الكوادر البشرية

قامت الوزارة بالعمل على رفع كفاءة الموارد البشرية من خلال التدريب والتقييم والتوظيف بهدف توفير كافة الكفاءات والخبرات اللازمة لتلبية متطلبات العمل، حيث قامت الوزارة بعقد عدة دورات داخليا وخارجيا حيث وصلت نسبة الموظفين الذين تم تدريبهم في عام 2017 الى 85% رغم شح الموارد. كما قامت الوزارة بالعمل على عدة اجراءات بهدف الحفاظ على الكفاءات والخبرات وزيادة رضى الموظفين وتوفير البيئة الداخلية المناسبة والملائمة لتسهيل سبل التواصل الداخلي لإيصال الملاحظات والمقترحات. حيث ارتفع معدل رضى الموظفين من 71.42% في عام 2014 الى 74.66% في عام 2017 وانخفض معدل الدوران الوظيفي من 13.55% في عام 2015 الى 6.74% في عام 2017.

• المحور الثاني: العمليات الداخلية

قامت الوزارة بتحسين العمليات الداخلية من خلال إدخال تطوير وتحسين اساليب العمل وفق المعايير العالمية والممارسات الفضلى المتبعة بهدف رفع كفاءة وفعالية الخدمات المقدمة، حيث قامت الوزارة بتحسين وتبسيط العمليات الداخلية، كما تم أتمته (6) عمليات خلال الفترة 2015-2017 لتصل نسبة العمليات المؤتمتة في الوزارة الى 71% مما ساهم بشكل كبير في تحسين ورفع كفاءة العمل الداخلي لكافة المتعاملين داخليا وخارجيا.

كما تم بناء مصفوفة مؤشرات قياس الأداء عام 2012 وتحديثها عام 2014 وأتمتها في عام 2016 وتطوير وأتمته تقاريرها في عام 2017. يتم بشكل سنوي مراجعة وتحديد المستهدفات بناء على الانجاز الفعلي لنتائج المؤشرات، والمقارنات المعيارية وتقارير اعادة هندسة العمليات ويتم مناقشتها مع مدراء المديريات.

تعتمد الوزارة مصفوفة مؤشرات قياس الأداء للعمليات، وتقاس دورياً ويستخرج منها تقارير دورية توضح مدى كفاءة وفاعلية أداء العمليات ويتم مشاركتها مع المعنيين من أصحاب العلاقة ومناقشتها للتحسين على نتائجها.

• المحور الثالث: ادارة المعرفة

قامت الوزارة خلال الفترة 2015-2017 على ترسيخ وتجذير مفهوم ادارة المعرفة ومأسسته في كافة الاجراءات والعمليات ذات العلاقة مما كان له اثر مباشر على رفع كفاءة الكوادر البشرية ورفع كفاءة العمليات الداخلية من خلال ايجاد استراتيجيات خاصة بإدارة

المعرفة وعمل منهجية خاصة بها تحدد نطاقات العمل الهادفة الى الاستغلال الامثل للمعرفة الضمنية والصريحة من خلال نقلها والاستفادة منها.

المسؤولية المجتمعية

تعد المسؤولية المجتمعية عملية ممنهجة في الوزارة، حيث تم توثيق "منهجية المسؤولية المجتمعية" ارتكازا على المعايير الدولية ISO 26000، وتحظى بدعم وتوجيه من الادارة العليا وذلك لضمان الاستدامة الاقتصادية والمجتمعية والبيئية، كما تم التركيز على الأثر البيئي والمجتمعي. ويتم وضع خطة تحدد آليات تعزيز دور الوزارة اتجاه المجتمع لتشمل خدمات المسؤولية المجتمعية الداخلية المقدمة للموظفين وخدمات المسؤولية المجتمعية الخارجية مثل المبادرات التطوعية لخدمة المجتمع، وبما يحقق الهدف الاستراتيجي "ترسيخ ثقافة المسؤولية المجتمعية في مجالات دعم المجتمع والصحة وترشيد الاستهلاك"

➤ فعاليات ونشاطات المسؤولية المجتمعية الخارجية:
إفطارات الأيتام والمحتاجين في شهر رمضان



توزيع طرود الخير



حملة شتا "كرمك دفاهم"



الراعي الاعلامي اذاعة أمن fm



➤ فعاليات ونشاطات المسؤولية المجتمعية الداخلية المقدمة لموظفي الوزارة
يوم الكرامة وعيد الام



احتفال عيد الاستقلال والاعیاد الوطنية



احتفال بالمناسبات الدينية



تنظيم رحلات جماعية



افطار موظفي الوزارة في شهر رمضان



لقاء مع موظفي الوزارة للتواصل الاجتماعي

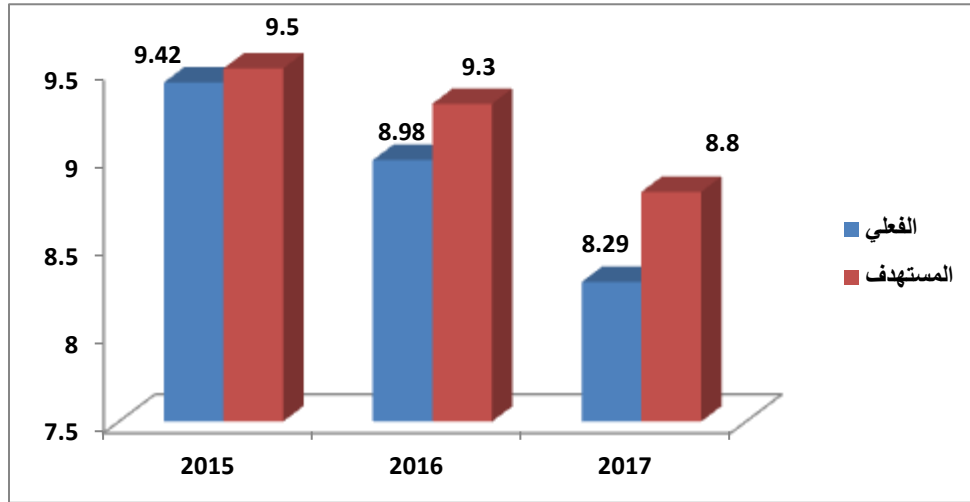


الترشيد في استخدام المياه

حرصت الوزارة على ضرورة تخفيض استهلاك المياه باعتبار ان المياه ثروة وطنية يجب المحافظة عليها، وتحقيقا لهذا الهدف قامت الوزارة بعدة تدابير من شأنها تخفيض استهلاك المياه أهمها:

- منع غسيل السيارات وري المزروعات باستخدام الخرطوم واستخدام أدوات الرش عوضا عن ذلك، وعلى موظفي قسم الخدمات العامة والحرس مسؤولية التأكد من ذلك أثناء أوقات الدوام الرسمي وبعده.
 - مراعاة التقليل من كمية المياه المستهلكة في دورات المياه والكافتيريا.
 - وضع ملصقات تذكر باهمية ترشيد استهلاك المياه في دورات المياه والكافتيريا.
 - تفقد شبكات المياه وعوامات خزانات المياه بشكل دوري وعمل الصيانة اللازمة.
 - العمل على إصلاح الصنابير/الأنابيب/المضخات/المراحيض التي تعمل على تسريب المياه والتبليغ عن أي تسريب إلى قسم الخدمات العامة/الصيانة بأسرع وقت.
 - ضبط ضغوط المياه والتدفقات على الحد الأدنى المطلوب.
 - تركيب قطع توفير المياه لكافة الحنفيات و ذلك بالتنسيق مع وزارة المياه والري لتقليل مقدار تدفق المياه.
 - معايرة خزانات المراحيض ، لتقليل كمية المياه المتدفقة في كل استعمال.
- ونتيجة لهذه التدابير والاجراءات فقد قل معدل استهلاك الفرد من المياه عبر السنوات الماضية

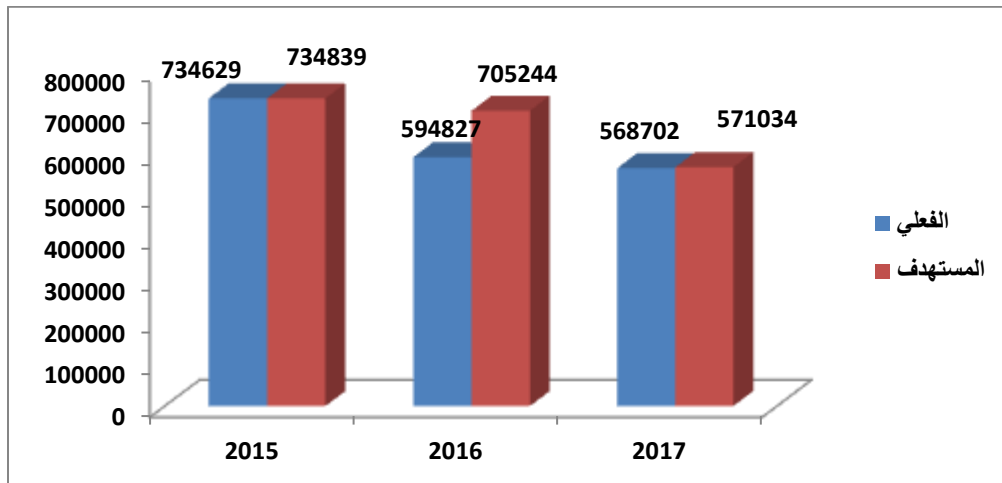
معدل استهلاك الفرد من المياه بالمتري المكعب



الترشيد في استخدام الكهرباء

إدراكاً من الوزارة للعجز الكبير الذي تتحمله خزانة الدولة نتيجة تحملها فاتورة النفط المستورد سنوياً، وانعكاس ذلك على الاقتصاد الوطني ومعيشة المواطنين، فقد حرصت الوزارة على ترشيد استهلاك الكهرباء في مبناها حيث تم الانتهاء من مشروع الطاقة الشمسية- المرحلة الأولى في عام 2016 وسيتم تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع في عام 2018 ونتيجة لذلك فقد قلت قيم الاستهلاك بشكل ملحوظ في الأعوام 2016 و2017.

استهلاك الكهرباء بالكيلو واط



الترشيد في استخدام المحروقات

تلتزم ادارة الوزارة وموظفيها باتخاذ الاجراءات التالية لتخفيض استهلاك المحروقات قدر الامكان:

- عمل صيانه للبويلر قبل فصل الشتاء .
- معايرة احتراق الديزل والهواء الى الحد الأدنى.
- استخدام نظام BMS لإدارة تشغيل البويلر الوقت الكافي والمفيد والانسب للترشيد.
- التقيد بتعليمات تنظيم المركبات الحكومية.
- استخدام الدراجة النارية في توزيع البريد بالتنسيق مع قسم الديوان.
- تجميع طلبات الحركة قدر الإمكان لتخفيف عمليات الحركة.
- يتم عمل الصيانة المطلوبة للأليات لتقليل من استهلاك الوقود.
- ادارة عملية تنقلات المهندسين من وإلى المشاريع بحيث يتم التقليل من عدد الرحلات قدر الامكان.

ونتيجة لهذه التدابير والاجراءات فقد قلت كميات استهلاك المحروقات عبر السنوات الماضية الا ان قيم الاستهلاك ارتفعت في عام 2017 نتيجة لتوفير باصات لموظفي مدينتي اربد والزرقاء ونتيجة لزيادة حجم العمل في مشروع استكمال شبكة الاليف الضوئية في اقليم الجنوب

كميات استهلاك المحروقات (الف لتر)

